## دولة القانون يلمح لإمكانية بقاء رئيس الوزراء لدورة ثالثة

# نـواب يرفضـون ولايـة جديـدة للمالكـي .. ويحـذرون من الحـزب الأوحـد

**بعد ان وصلت الازمة السياسية الى ذروتها واختارت الكتل ان تعقد مؤتمرا وطنيا لحل الخلافات الحاصلة بدأت مخاوف الكتل السياسية من هينة حزب الدعوة او ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي من تفرده بالسلطة وبناء دكتاتورية جديدة ، وقد وصفها بعضهم بأنها تبنى على غرار دكتاتورية حزب البعث المنحل . ودعا نواب من مختلف الكتل اللجنة القانونية بالاسراع بتشريع مقترح قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين خشية من عودة النظام الدكتاتوري معتبرين تشريع هكذا قانون هو حالة صحية قد يخدم العملية السياسية .**

□ بغداد / إياد التميمي

عضو التحالف الكردستاني النائبة اشواق الجاف قالت التحالف مع تحديد الولاية ليس فقط على رئاسة الوزراء ينبغي على الرئاسات الثلاثة ان تحدد ولايتها وفقا لقانون واحد .

واضافت الجاف لمراسل المدى وتساءلت الجاف عن اصرار السياسيين على تمسكهم بالمناصب رغم اخفاقاتهم مطالبة بتحديد ولاية النائب ايضا وان لا تقتصر على اكثر من دورتين فضلاً عن الوزراء وعليه من الضروري ان تنظم بقانون .

ومن الناحية القانونية اوضحت الجاف ان بهذه الحالة يجب ان تعدل فقرات الدستور من ثم اللجوء الى تقديم مقترح قانون.

ودعت الكتلة البيضاء النيابية الى تحديد ولاية رئاسة الوزراء لمنع عودة النظام الدكتاتوري.

وقال الامين العام للكتلة النائب جمال البطيخ لوكالة كل العراق " اننا مع تحديد ولاية رئاسة الوزراء لان هذا الامر أصبح ضروريا جداً لان بقاء الشخص في هذا المنصب في البرلمان الفكرة ليست هي لاستهداف شخصية معينة انما هي لتعزيز الديمقراطية التي كنا نسعى لها منذ عقود وعلينا ان نعززها بكل ما نستطيع وان نعطي بعدا استراتيجيا للبلد الى المدى الطويل ، مشيرة الى ان المناصب السيادية يجب ان لا تنحصر لشخصيات معينة واعمار معينة ومن الضروري تحديد هذه الولايات كي نعطي فرصة للشباب وان نرفد وضعنا السياسي، منوهة الجاف الى ان اكثر الدول تقدما يتولى الشباب مناصب سيادية وتصل الى حد رئيس الدولة.

لاكثر من ولايتين قد يتحول فيها نظام الحكم الى دكتاتوري بغطاء ديمقراطي ".

وأضاف ان "نظام تحديد فترة تسلم الشخص لمثل هكذا مناصب هو نظام عالمي معمول به في مختلف الدول الديمقراطية ونظام الحكم اليوم في العراق وبعد ٢٠٠٣ وبحسب ما نص عليه الدستور هو نظام تحكمه الأسس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع واصوات الناخبين من ابناء الشعب ".

وتنص المادة ٧٢ من الدستور العراقي على أنْ " تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولايةٍ ثانيةٍ فقط" فيما تنص المادةً ٧٧ على انه "يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، إلا إن الدستور لم يحدد عدد ولايات رئيس الوزراء.

الى ذلك اعتبر عضو كتلة الاحرار المنضوية داخل التحالف الوطني ان اللجنة القانونية ليس من صلاحياتها ان ترفض اي مقترح قانون سواء كان منسجما مع الدستور او لا ، والقوانين التي تتبناها اللجنة حسمها دائما يكون عبر التصويت عليها من حيث المبدأ ورفض اللجنة هو خرق وتحديد لما يطمح له النواب بما يرونه مناسبا ويخدم العملية السياسية .

واضاف عبد الجبار في تصريح للمدى: مطالب النواب الى حد ما تعتبر منطقية وهي حالة صحية اذا كان مثل هكذا قوانين قد تخدم الوضع السياسي .

مشيرا " نحن في كتلة الاحرار سندعم مثل هكذا قوانين ومقترحات خشية منا على ان لا تعود الدكتاتورية وحكم الشخص الواحد ومؤمنون بالتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع .

داعيا اللجنة للاسراع الى تشريع قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء كون ان الدستور لا توجد فيه مادة واضحة.

وكانت اللجنة القانونية قد ان تحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء امر غير دستوري ولابد ان تحسم مطالب النواب بالتوافق بخصوص هكذا امور حساسة" .

وكان النائب المستقل صباح الساعدي قد تبنى جمع تواقيع لمقترح قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين رفضت اللجنة القانونية في مجلس النواب الطلب المقدم من [١٠٥] نائباً لتحديد ولاية رئيس الوزراء لولايتين لعدم دستوريته وبحسب الدستور فإن رئيس الجمهورية جلال طالباني لن يتمكن من الترشيح للرئاسة بعد انتهاء ولايته الحالية وفي حال إقرار قانون جديد يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فإن رئيس الوزراء نوري المالكي لن يسمح له بالترشيح للدورة المقبلة لأنه قد أتم دورتين.

بينما رفض ائتلاف دولة القانون المقترح ووصفه بأنه خرق صريح للدستور.

وقالت النائبة رحاب العبودي في تصريح للمدى: على النواب والكتل التي تسعى الى خرق مواد دستورية ان لا تفتعل الازمات بين مدة واخرى وعليهم احترام رغبة الشعب حينما صوت على الدستور.

مضيفا "تحديد ولاية رئيس الوزراء لم يذكر بالدستور وترشيح المالكي امر طبيعي خصوصا بعد الانجازات المتحققة في ولايته ، ولم نقف بوجه الناخبين حينما يختارون من يمثلهم سواء من دولة القانون او من اي قائمة اخرى وان توليه ولاية ثالثة لم يخالف الدستور وسندعمه في حالة ترشيحه لولاية أخرى .

## عالم آخر

■ سرمد الطائي

### ماراثون المحافظات: ألست الراكض العداء؟

ائتلاف دولة القانون يفكر جديا اليوم بالانتخابات المقبلة، وبالبصرة. ذلك ان المرء في اللحظات العصيبة يحاول العودة الى امجاد الماضي، يتحسس ذكراها الدافئة، ويهرب الى تفاصيلها الحميمة من راهنه المحتشد بالمشاكل. وكما يقول السياب في تصوير مريض مقعد يحاول استرجاع صور مشرقة من الماضي "ألست الراكض العداء بالأمس الذي سلفا؟" محاولا استعادة ذكرى جميلة من الامس لمداواة جراح اليوم ووعكاته.. وهذا ما يحصل مع ائتلاف دولة القانون الذي ضرب خيامه في البصرة موئل فرسانه الذين "صالوا" قبل ٤ اعوام بمعونة الجنرال الاسمر لويد اوستن واعادوا جزءا من هيبة الدولة الى مدينة عبثت بها الميليشيات طويلا.

ومن المقرر ان تنتهي ولاية مجالس المحافظات واعضاء الحكومات المحلية مطلع العام المقبل، ويفترض ان تجري انتخابات جديدة. ورئيس الوزراء قلق حيال فقدان مكاسب كبيرة حصل عليها في الاقتراع الماضي. ذلك ان ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه حكم ٨ محافظات دون تحقيق منجز واضح فيها، والتصاعد المنطقي للاحداث يقول ان اهالي المحافظات وخاصة البصرة، سيعاقبون حلفاء المالكي في الحكومات المحلية الذي ظلت بلا انجاز.

المالكي وسط تكاسل منافسيه او ترقبهم او ترددهم، هو اول من بادر الى اطلاق ماراثون مجالس المحافظات عبر عقده اجتماع الحكومة الاعتيادي في البصرة. والغرض ليس مجرد استعداد لاقتراع محلي، بل محاولة البحث عن منجز الامس او ما تبقى منه، بعد اعوام من الانسداد السياسي وغياب المنجزات الكبيرة.

صولة الفرسان كانت البصرة مسرحا لها، وشرق بغداد تتمتها المنطقية، وصحوات الانبار نصرها الموازي، ومنذ ذلك التاريخ والمالكي بلا منجز جديد. وكما يقول النائب السابق لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي فإن الصولة والصحوة، كانتا سبب صعود المالكي السريع الذي جعل السنة يتعاطفون معه بقدر الشيعة، وقرب منه امزجة العلمانيين واليساريين ايضا. لكنه اكتشف ان المنجزات ليست خيارا سهلا مطروحا على الطاولة، وانها لا تتكرر بسهولة. هذا سبب الصعود فكيف السبيل الى البقاء في الاعلى؟

لقد اشترى محطات كهرباء بـ٥ مليارات دولار لكنها لن تكتمل قبل ٣ سنين، حاول ان ينظف شوارع بغداد والبصرة بشركات تركية لكنه لم يفلح، اعتقل ٣ آلاف بعثي خلال يومين فلم يجد صدى بحجم نجاح انتخابي. اراد حل الملف السوري فتبخر كل شيء. انتظر انعقاد قمة العرب في بغداد بلا جدوى. قال انه مفاوض عراقي ناجح انتصر واخرج الامريكان من البلاد، فلم يصدقه احد. راح يطرق باب طارق الهاشمي لكن "الشغلة صارت قديمة".

بأي منجز اذن سيذهب نحو الانتخابات المحلية؟ هل سيأخذ معه الانسداد السياسي ويذهب نحو طريق مسدود؟ كيف يقنع الناس بأن لا تضجر منه او تمل؟

انه لا يدري، لكن يبدو لي ان مستشارا شرقيا طلب منه ان يسترخي مع ذكريات صولة الفرسان قرب شط العرب، وينسى فشل المناورات العبثية في بغداد، وان يحاول تقليد احمدي نجاد الرئيس الايراني الذي يقوم بـ"سفره هاي اوستاني" اي جولات في المحافظات الايرانية، كلما اقتربت الانتخابات، ويعقد في كل محافظة اجتماعا لمجلس وزرائه، ويمنح القروض والهبات، محاولا صناعة منجز يقنع الناس بأن وقت الضجر من نجاد لم يحل بعد، وانه "مازال يشتغل".

وهكذا سنشهد "سفره هاي اوستاني" عديدة للمالكي، لكن المشكلة ليست هنا. فرجل دولة بارز بدا واثقا مما يقول، يؤكد لي ان المالكي سيفعل المستحيل لإلغاء الانتخابات بمجرد ان يشعر انه لن يكون الاول فيها.. اما اذا خاض انتخابات وخرج بالمرتبة الثانية فالله يستر من غضبه ونصائح مستشاريه.

سنظل نتابع اخبار السلطان، اما المالكي الحزين من غياب المنجز، فسيظل يدندن على ايقاعات الخشابة، ملحمة "منزل الاقنان" للشاعر البصراوي بدر شاكر السياب، وخاصة قوله لنفسه "ألست الراكض العداء بالأمس الذي سلفا؟".

## مستشار حكومي لـ(المدى): سنتخلى تدريجيا عن الصلاحيات للمحافظات

عادل برواري

□ بغداد / المدى

كشف مستشار بارز في مجلس الوزراء عزم الحكومة التنازل تدريجيا عن بعض الصلاحيات للمحافظات، يأتي ذلك في وقت اعلن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ تشكيل لجنة لمتابعة مطالب البصرة. وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، يوم امس الاول، خلال زيارته لمحافظة البصرة عن أن قدومه للمحافظة تركز على دعمها في جميع مفاصل العمل، فيما منح رئيس مجلس محافظة البصرة صلاحية وزير في صرف ١٠٠ مليون دولار، وأكد على أن مجلس الوزراء سيستمر في عقد الجلسات في المحافظات للاطلاع على مشاكلها وتوسيع صلاحياتها، وقال المستشار الحكومي لشؤون الاقاليم عادل برواري في تصريح خص به (المدى) امس "ان بغداد تنوي التخلي بصورة تدريجية عن الصلاحيات الى المحافظات بعد الاستقرار الامني الذي شهدته البلاد خلال الفترة الماضية". وتابع برواري "ان التخلي سيكون تدريجيا حتى لا تكون هناك فوضى للصلاحيات"، كما اشاد بالاجراء الحكومي وقال "ان من شأنه اصلاح العديد من المشاكل بين بغداد والمحافظات وانهاء الملامة التي تلقيها الحكومات المحلية على مجلس الوزراء بمسالة توفير الخدمات وايجاد التخصيصات. واردف "ستكون هناك جلسات مستمرة بين مجلس الوزراء والمحافظات من اجل متابعة مشاكل الحكومات المحلية كما حدث امس الاول في البصرة".

يذكر أن تقارير صحفية تؤكد على ان مجالس المحافظات تشكو من آلية توزيع التخصيصات المالية وإعطاء الصلاحيات بما يسهم في تحقيق الانسيابية في تقديم الخدمات للمواطنين، ويطالب أعضاء هذه المجالس الحكومة الاتحادية بزيادة الصلاحيات والتخصيصات المالية الممنوحة للمجالس لاسيما أن الدستور العراقي الجديد أعطى الادارة المحلية والأقاليم صلاحيات مهمة في إدارة البلد. وعلى الصعيد ذاته شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية تتولى النظر في طلبات محافظة البصرة ورفع التوصيات بشأنها الى المجلس. وتحدث الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر عن مكتبه ، تلقت (المدى) نسخة منه عن مجلس الوزراء "تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية الأمين العام لمجلس الوزراء ووزراء الدولة لشؤون المحافظات ومجلس النواب والمستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء، تتولى النظر في بقية طلبات محافظة البصرة ورفع التوصيات بشأنها الى مجلس الوزراء.

واشار الدباغ الى ان المجلس قرر "الإيعاز الى محافظة البصرة بعرض المشاريع المحالة من قبلها دون استحصال موافقة اللجان الوزارية المختصة على اللجان المختصة القطاعية لتدقيقها واستحصال الموافقات الاصولية بشأنها، وعلى اللجان الوزارية القطاعية (لجان الخدمات والشؤون الاقتصادية والطاقة والتعليم) النظر في المشاريع المحالة عليها من الوزارات والمحافظات خلال (١٤) يوماً من تاريخ استلام الطلب في اللجنة وبخلاف ذلك تعتبر موافقة اللجنة حاصلة ما لم تبادر اللجنة لطلب معلومات إضافية عن المشروع من الوزارة أو المحافظة خلال تلك الفترة وترسل طلبات الموافقة على الإحالة الى اللجان الوزارية المختصة مباشرة دون الحاجة الى إرسالها عن طريق الأمانة العامة لمجلس الوزراء من قبل الجهة المعنية وباليد لتسريع الإجراءات،

### أوغلو يرحب أمام كلنتون باستقرار العراق.. ومراقبون: كسبنا حرب التصريحات مع تركيا

## أنقرة تتراجع عن مواقفها: لا نرغب بالتدخل في شؤون بغداد

□ بغداد / المدى

**تراجعت انقرة عن مواقفها التي وصفت بالمتشنجة تجاه العراق، على خلفية حرب التصريحات التي دارت بين الفترة الماضية بين الطرفين، امر عده مراقبون نصرا للغة الحكومة العراقية في التعامل مع الازمة، ولكنهم اشاروا الى ان هذا التراجع لم يكن لولا ضغوط اميركية خوفا من تدخل ايراني محتملا في العراق اذا ما حصلت القطيعة بين بغداد وانقرة.**

وكانت وتيرة التصريحات بين الطرفين قد تصاعدت عقب الازمة السياسية في العراق، وتحذيرات اطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، في ان بلاده لن تبقى مكتوفة الايدي اذا ما حدث ما اسماه حرب طائفية في البلاد تدعمها الحكومة.

موقف امتعضت منه بغداد التي استدعت السفير التركي وأبلغته رسالة احتجاج على ما وصفته بالتدخلات التركية في الشأن العراق، وجاء بعدها اتصال هاتفي وصف بالمشحون بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي.

غير أن التصريحات التركية يوم امس، كان تؤشر بداية لحل الازمة بين الدولتين، لاسيما انها اتت امام وزيرة الخارجية الاميركية.

وأكد وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو أن العراق هو "العمود الفقري للاستقرار الاقليمي" بالمنطقة. ونقلت وكالة أنباء الاناضول فجر امس الثلاثاء عن الوزير التركي قوله في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيرته الامريكية هيلاري كلينتون في واشنطن الاثنين ، "إنه إذا توافر الاستقرار في العراق ، فأنه سيعم في ربوع المنطقة" ، مؤكدا أن تركيا ترغب في أن ينعم جميع العراقيين بالسعادة والامن بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية.

وقال أوغلو "عندما نبلغ المسؤولين العراقيين بشيء ما ، فنحن لا نهدف من وراء ذلك التدخل بل نرغب في التعاون".

ومن جانبها قالت هيلاري كلينتون خلال المؤتمر الصحفي إن الولايات المتحدة تعتقد أن تركيا تلعب دورا بناء في العراق.

ويعلل مراقبون للشأن السياسي التراجع التركي، بأمرين؛ اولهما الضغط الذي مارسه البيت الابيض على السياسة التركية من اجل حثتها على انهاء القطيعة مع بغداد، فضلا عن المواقف التركية التي وصفوها بالمرتبكة تجاه ما يحصل في المنطقة، لكنهم أكدوا انتصار لغة الحكومة في التعامل مع الازمة بين الطرفين.وقال استاذ العلوم السياسية حميد فاضل لـ(المدى) امس "ان التصريحات التركية متأثرة الى حد بعيد بالمواقف من الولايات المتحدة الاميركية، والاخيرة لن تسمح لانقرة في التدخل بالشأن العراقي"، معللا ذلك بـ"المعادلة السياسية الموجودة في بغداد، وبالتالي عملت واشنطن خلال الفترة الماضية على دفع انقرة لتغيير مواقفها تجاه العراق، وذلك بدأ جليا في تصريح اوغلو الذي بدا في مؤتمره الصحفي معتدلا ومعاكسا لما جاء به رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان".

ويرى استاذ العلوم السياسية "ان الولايات المتحدة لا تزال تدعم العملية السياسية في العراق، بقوة لاسيما حكومة المالكي، والدليل في ذلك انها نأت بنفسها من المخاوف التركية بشان اشتعال حرب طائفية".

ويشخص فاضل، ما اسماه ارتباك السياسة الخارجية التركية مع التعاطي مع ازمات المنطقة، وتابع "هناك تناقض كبير تجاه العراق، تارة يكون معه وضده في تارة اخرى، وكذلك الحال بالنسبة للموقف من الازمة السورية وما يجري مع عقوبات دولية مع ايران، فهي تريد لنفسها القيادة في الشرق الاوسط"، مستدركا "وهذا لن يكون بسبب تردي علاقتها مع العراق وسوريا وإسرائيل". وعن سبب التراجع في المواقف التركية تجاه حكومة المالكي ارجعه استاذ العلوم السياسية الى "الضغط الاميركي والقناعة التركية بأن خسارة العراق لمصلحة ايران وهو ما لا ترتضيه الولايات المتحدة التي تتابع بأهمية قصوى خطوات جعل انقرة أداة للتعبير عن مصالح الغرب في المنطقة". واردف "كما ان اردوغان اراد ممارسة ضغط على المالكي بالتلويح بالمقاطعة لكنه لم يفد منه وبالتالي تراجع تحت تأثير الولايات المتحدة". وخلص فاضل الى ان "الازمة التي وضحت ملامح نهايتها تنطوي على بعد استراتيجي ينطلق من العلاقات المتردية بين واشنطن وطهران، والاولى حين شعرت بقطيعة بغداد وانقرة سارعت لتلافي الخلافات، وبالمحصلة فإن منطق ولغة الحكومة العراقية خلال حرب التصريحات بينها وانقرة انتصرت وبشكل كبير".

لقاء سابق بين اوغلو وكلنتون